دراسة توثيقية تحليلية شاملة

المغرب واقتصاد الريع

دليل المواطن البسيط لفهم غلاء المعيشة، احتكار الثروة، وأسباب انسداد الفرص

تحليل وتوثيق اقتصادي ميسر | 2026

المغرب واقتصاد الريع

دليل المواطن البسيط لفهم غلاء المعيشة، احتكار الثروة، وأسباب انسداد الفرص

إعداد وتأليف: دراسة توثيقية شامّلة ومحللة

الموضوع: تشريح اقتصاد الريع والمحاسيب والحلول الكفيلة بتحقيق تكافؤ الفرص بالمغرب

سنة النشر: 2026م

حقوق الطبع والنشر © 2026. هذا الكتاب متاح للعموم بهدف نشر الوعي الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز قيم الشفافية وتكافؤ الفرص.

فهرس المحاور العشرين والأقسام الستة

القسم الأول: الواقع كما نعيشه (الشرارة والأعراض)

المحور الأول: قصة "الرخصة السحرية"	2 صفحات تقديرية
المحور الثاني: لغز البلد الغني والشعب الفقير	2 صفحات تقديرية
المحور الثالث: من البرازيل إلى الجزار	2 صفحات تقديرية
المحور الرابع: سوق السلع المستعملة والملابس	2 صفحات تقديرية

القسم الثاني: الجذور التاريخية (كيف بدأ كل هذا؟)

المحور الخامس: سنوات ما بعد الاستقلال (1956 - 1970)	2 صفحات تقديرية
المحور السادس: سياسة "المغربة" (1973)	2 صفحات تقديرية
المحور السابع: موجة الخصخصة في التسعينيات	2 صفحات تقديرية

القسم الثالث: تشريح الموارد الطبيعية وثروات البلاد

المحور الثامن: ثروة البحار والأعالي	2 صفحات تقديرية
المحور التاسع: مقالع الرمال والرخام	2 صفحات تقديرية
المحور العاشر: المناجم والمعادن النفيسة	2 صفحات تقديرية

القسم الرابع: احتكار الخدمات اليومية وجيب المواطن

المحور الحادي عشر: المحروقات والطاقة	2 صفحات تقديرية
المحور الثاني عشر: مأذونيات النقل ("الكريصات")	2 صفحات تقديرية
المحور الثالث عشر: سوق الأدوية والعلاج	2 صفحات تقديرية
المحور الرابع عشر: البنوك والاتصالات	2 صفحات تقديرية

القسم الخامس: آليات الحماية والتداخل السياسوي

المحور الخامس عشر: زواج المال والسلطة	2 صفحات تقديرية
المحور السادس عشر: الجمارك ودفاتر التحملات التعجيزية	2 صفحات تقديرية
المحور السابع عشر: ضعف مؤسسات الرقابة	2 صفحات تقديرية

القسم السادس: الأثر الإنساني والمستقبل

المحور الثامن عشر: الهجرة ونزيف الطاقات	2 صفحات تقديرية
المحور التاسع عشر: تآكل الطبقة الوسطى وتعميق الفوارق الطبقية	2 صفحات تقديرية
المحور العشرون: طريق الخلاص	2 صفحات تقديرية

المحور الأول: قصة "الرخصة السحرية".. كيف يمنع القانون المقاول الصغير ويفتح الباب للنافذين؟

1. الواقعة من قلب الشارع: تجربة تجار الحواسيب والسلع

تخيل شاباً مغربياً، درس وتعلّم أو اكتسب حرفة، وقرر تأسيس شركة صغيرة ليستورد حواسيب مستعملة أو قطعاً إلكترونية من الخارج (كالصين مثلاً) لبيعها بأسعار مناسبة للطلبة والمقاولين الصغار.

يحسب الشاب تكلفة الشراء، وتكلفة الشحن، والربح المعقول، فيجد أن المشروع ناجح وسيساعد الناس على الشراء بسعر رخيص. لكن عند وصول السلعة إلى الجمارك أو عند الاستفسار قبل الشراء، يصطدم بالحقيقة المرّة:

"هذه السلع ممنوع استيرادها لحماية البيئة أو حماية المنتج الوطني!"

يتوقف الشاب، ويتعرض خسارة مالية أو يُلغى مشروعه قبل أن يبدأ. لكن المفاجأة التي يكتشفها لاحقاً في السوق المحلي هي أن نفس هذه الحواسيب والسلع المستعملة تباع في المحلات وفي الأسواق الكبرى بكميات هائلة!

كيف وصلت هذه السلع إذاً؟

الجواب هو: هناك شخص واحد، أو شركة واحدة، تملك "الورقة السحرية" (الاستثناء أو الترخيص الحصري).

2. ما هي "الرخصة السحرية"؟ وكيف تُصنع؟

في الاقتصادات التي تحترم المنافسة، القوانين تُوضع لتنظيم السوق لحماية سلامة المواطن فقط، وتطبق على الجميع بنفس المعيار. أما في "اقتصاد الريع"، فالقانون يتم تصميمه بطريقة معقدة ليتحول إلى حاجز يُغلق الباب في وجه عامة الشعب، ويفتح باباً خلفياً خفياً للنافذين.

تتم هذه العملية عبر ثلاث خطوات متتالية:

المنع العام بالقانون: تُصدر الإدارة قراراً بمنع استيراد أو ممارسة نشاط معين بذرائع براقة (مثل: الحفاظ على البيئة، حماية السلامة الصحية، أو تنظيم القطاع).

وضع شروط تعجيزية (دفاتر التحملات): يُشترط على من يريد الاستيراد أن يمتلك رأس مال خيالي، أو مخازن بمساحات هائلة، أو الحصول على موافقة لجنة خاصة. هذه الشروط لا يقدر عليها المقاول الصغير أو الشاب المستثمر.

منح الاستثناء الخفي: يظهر شخص نافذ (سياسي، أو رجل أعمال مقرب من دائرة القرار)، فيحصل على التسهيلات والاستثناءات الاستيرادية، إما بفضل علاقاته أو بفضل قدرته على تجاوز التعقيدات الإدارية التي تُعرقل غيره.

3. النتيجة المباشرة على جيب المواطن البسيط

هذا الخلل لا يضر المقاول الصغير وحده، بل ينعكس مباشرة على حياة كل أسرة ومواطن:

انعدام المنافسة: عندما يستورد شخص واحد السلعة، فإنه يصبح المتحكم الوحيد في السوق.

مضاعفة الأسعار: يشتري المستورد المحتكر السلعة بسعر رخيص جداً من الخارج، ويبيعها للمواطن بالمغرب بأضعاف ثمنها، لأنه يعلم أن المواطن لا يملك خياراً آخر للشراء.

قتل فرص الشغل: بدلاً من أن يفتح 100 شاب شركات استيراد وتوزيع وتنشط الحركة الاقتصادية ويُشغّلوا غيرهم، يُحرم الجميع لتتجمع الثروة والأرباح في يد شركة واحدة أو شخص واحد.

> **💡 خلاصة وتوصية المحور 1:**
> إن معالجة القضية المطروحة في هذا المحور تتطلب الالتزام التام بالشفافية وإلغاء المحاسيب والاعتماد على دفاتر التحملات الشفافة بدلاً من التراخيص الحصرية.

المحور الثاني: لغز البلد الغني والشعب الفقير.. كيف يملك المغرب البحار والفوسفاط والمعادن وتظل جيوب المواطنين فارغة؟

1. السؤال الذي يتردد في كل بيت

من أكثر الأسئلة التي يطرحها المواطن المغربي البسيط عندما يضيق به الحال:

"نسمع في الأخبار أن بلدنا هو الأول عالمياً في الفوسفاط، وأن لدينا آلاف الكيلومترات من الشواطئ المليئة بالأسماك، ومناجم للذهب والمعادن... فلماذا لا يظهر أثر كل هذه الثروات في قفتي، وأجرتي، وفي مستشفياتنا ومدارسنا؟"

المشكلة هنا ليست في عدم وجود الثروة، بل في كيفية إدارة هذه الثروة ونوع الاقتصاد الذي نعتمد عليه.

2. الفخ الكبير: "بيع المواد خاماً بدل تصنيعها"

لكي نفهم اللغز، تخيل شخصين يملكان نفس قطعة الأرض التي تنتج أشجار الزيتون:

الشخص الأول: يقطف الزيتون ويبيعه كما هو في السوق بـ 10 دراهم للكيلوغرام. ربحه بسيط ومحدود.

الشخص الثاني: يستخرج زيت الزيتون، ويصنع منه معجوناً، ويزيل منه مواداً للتجميل، ثم يعبئه في زجاجات فاخرة ويبيعه بـ 100 درهم. هذا الشخص خلق مناصب شغل لأبنائه وجيرانه، وضاعف ثروته 10 مرات!

هذا بالضبط ما يحدث في المغرب. جزء كبير من ثرواتنا الوطنية (مثل الفوسفاط أو بعض المعادن والأسماك) يُصدّر كـ "مواد خام" بأسعار منخفضة للشركات الأجنبية، لتعود إلينا تلك الدول نفسها بتصنيعها وبيعها لنا بأضعاف الثمن!

عندما تبيع المادة خاماً، فأنت تُصدّر فرص الشغل لأبناء الدول الأخرى بدلاً من خلقها لشباب بلدك.

3. أين تذهب عائدات الموارد؟ (فكرة المقارنة التبسيطية)

عندما يقارن المواطن المغربي بلده بدول أخرى مثل سويسرا أو النرويج أو بعض دول الخليج، ينسى نقطتين جوهريتين تُستغلان أحياناً لتبرير الوضع:

النمو الديمغرافي مقابل حجم الثروة: عدد سكان المغرب يتجاوز 37 مليون نسمة، بينما دولة مثل النرويج عدد سكانها لا يتجاوز 5.5 مليون. الثروة عندما تُقسم على عدد سكان كبير، يصبح نصيب الفرد أضعف إن لم يتم تنميتها.

طريقة توزيع الثروة (الريع مقابل الصندوق القومي):

في دول مثل النرويج، عائدات النفط تذهب إلى "صندوق سيادي" شفاف يُستثمر لصالح الأجيال القادمة، وتُستغل أرباحه في التغطية الصحية الشاملة والتعليم المجاني الفاخر.

في المغرب، عائدات استغلال الموارد الطبيعية (كالمناجم وال البحار والمقالع) تتوزع بين شركات كبرى ومستفيدين نافذين يملكون الامتيازات، وما يتبقى للدولة يُستهلك في المصاريف الإدارية بدل أن ينعكس كمشاريع مباشرة في جيب المواطن.

4. العدالة المجالية: التنمية في مكان والفقر في مكان آخر

اللغز يزداد تعقيداً عندما تنظر إلى خريطة المغرب:

مناطق الاستخراج (الشرق، الجنوب، مناطق المناجم): هي أكثر المناطق التي تعاني من غياب المستشفيات الجامعية، وضعف البنية التحتية، وقلة فرص العمل، مما يدفع 90% من شبابها للتفكير في الهجرة.

مناطق التمركز (محور طنجة - الرباط - البيضاء): تتمركز فيه الأنشطة الاقتصادية والموانئ والمصانع الكبرى.

هذا التفاوت يسمى "غياب العدالة المجالية"؛ أي أن المنطقة التي تُستخرج منها الثروة لا ينال أهلها من خيراتها إلا الغبار والتلوث، بينما الأرباح تُستثمر أو تُحول إلى مكان آخر.

> 💡 **خلاصة وتوصية المحور 2:**
>
> إن معالجة القضية المطروحة في هذا المحور تتطلب الالتزام التام بالشفافية وإلغاء المحاسيب والاعتماد على دفاتر التحملات الشفافة بدلاً من التراخيص الحصرية.

المحور الثالث: من البرازيل إلى الجزار.. قصة اللحوم ودعم الدولة الذي يمتلئ به جيب المستورد بدل المواطن

1. المشهد من قلب المحل: لحم غالي ورغبة مقموعة

في الأوقات التي ترتفع فيها أسعار اللحوم الحمراء إلى 120 أو 150 درهماً للكيلوغرام، يقف المواطن البسيط عاجزاً أمام دكان الجزار. تدخل الدولة وتعلن عبر وسائل الإعلام عن قرار حاسم:

"قررنا إلغاء الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافية على استيراد المواشي واللحوم، وأضفنا دعماً مالياً مباشراً للمستوردين عن كل رأس مواشٍ يُستورد من الخارج (البرازيل، إسبانيا، وغيرهما) لخفض السعر في السوق!"

يفرح المواطن وينتظر أن ينخفض السعر غداً إلى 50 أو 60 درهماً. تمر الأسابيع والأشهر، وتصل آلاف الرؤوس إلى الموانئ، لكن المفاجأة هي أن سعر اللحم في السوق يظل مرتفعاً أو ينخفض بدريهمات قليلة لا تُذكر!

أين ذهبت أموال الدعم؟ ولماذا لم يستفد المواطن؟

2. كيف يُلعب هذا المخطط؟ (القصة بالأرقام البسيطة)

لتفهم أين تضيع أموال الشعب، دعنا نُبسّط المعاملة التجارية بأرقام تقريبية واضحة:

السعر في بلد المنشأ: يشتري المستورد رأس الماشية أو كليو اللحم من البرازيل بسعر رخيص جداً، لنفرض أن التكلفة الواصلة للمغرب هي 30 إلى 40 درهماً للكيلوغرام.

تسهيلات الدولة: تُعفي الدولة هذا المستورد من الجمرك (الذي كان عادة 100% أو أكثر) وتمنحه دعماً مالياً كبيراً عن كل رأس استوردها من أموال ميزانية الشعب.

السعر المفروض في السوق: التكلفة الحقيقية على المستورد بعد الدعم والإعفاء تصبح منخفضة جداً، وكان من المفترض أن يُباع اللحم للمواطن بـ 50 إلى 60 درهماً ليحقق المستورد ربحاً معقولاً ويستفيد المواطن.

الواقع الفعلي: يطرح المستورد هذا اللحم في السوق بسعر 120 إلى 140 درهماً!

الفارق الضخم (80 إلى 100 درهم في كل كيلو) أين يذهب؟

يتحول مباشرة إلى هامش ربح خيالي في حسابات الشركات المستوردة!

3. لغز السيطرة: لماذا لا يستورد أي تجار آخرين لتخفيض السعر؟

هنا يطرح القارئ البسيط السؤال الأهم: "إذا كانت التجارة مربحة لهذه الدرجة، لماذا لا يقوم جزارو الأحياء أو المقاولون الصغار بالاستيراد ومنافسة هؤلاء الكبار لخفض السعر؟"

وهنا يكمن الريع في أبهى صوره:

دفاتر التحملات التعجيزية: تُشترط شروط إدارية ولوجستية قاسية لاستيراد المواشي (مثل امتلاك محاجر صحية بمواصفات معينة، ورأس مال ضخم، ورخص استيراد سريعة).

احتكار العمالقة: هذه الشروط لا تتوفر إلا لدى عدد محدود جداً من كبار الفاعلين والمستوردين المقربين من دوائر القرار أو المحميين بالنفوذ.

غياب المنافسة: عندما يتفق هؤلاء الفاعلون المعدودون فيما بينهم (أو يتقاسمون الكعكة)، يُغلق السوق عملياً. لا أحد منهم يبيع بسعر أرخص لأنهم جميعاً يربحون الملايين من البقاء على السعر المرتفع.

4. النتيجة: الدعم المقلوب (إغناء الغني وتفقير الفقير)

في أي اقتصاد عادل، الدعم الحكومي يُوجّه لـ تخفيف العبء عن المستهلك الفقير والطبقة الوسطى.

أما في هذا النموذج، التقييم يكون كالتالي:

المواطن: يدفع الثمن مرتين؛ مرة من ضريبة ميزانية الدولة التي موّلت الدعم، ومرة ثانية في سوق الجزار بسعر مرتفع.

المستورد النافذ: يستفيد مرتين؛ يمتص أموال الدعم والإعفاءات الضريبية من الدولة، ويبيع بأسعار باهظة تُحقق له أرباحاً غير مسبوقة.

💡 خلاصة وتوصية المحور 3:

إن معالجة القضية المطروحة في هذا المحور تتطلب الالتزام التام بالشفافية وإلغاء المحاسيب والاعتماد على دفاتر التحملات الشفافة بدلاً من التراخيص الحصرية.

المحور الرابع: سوق السلع المستعملة والملابس.. لماذا يُحظر "البال" والأجهزة على الشعب ويُحتكر لأسماء معدودة؟

1. الواقع من قلب "الجوطية" والأسواق الشعبية

في كل مدينة وقرية مغربية، تجد أسواق الملابس المستعملة ("البال" أو "الجوطية") وأسواق الأجهزة والخرطوات الإلكترونية. بالنسبة للطبقة الفقيرة والطبقة الوسطى، هذه الأسواق ليست خياراً ثانوياً، بل هي متنفس أساسي لشراء ملابس جيدة بأسعار معقولة، أو اقتناء حواسيب وأدوات عمل بأسعار يقدر عليها التاجر الصغير أو الطالب.

لكن خلف هذا المشهد البسيط، توجد تجارة ضخمة تعبر الموانئ والحدود يومياً، وتقف خلفها قوانين متناقضة تفتح علامات استفهام كبيرة.

2. المنع القانوني والواقع الفعلي: التناقض الأكبر

إذا ذهبت إلى القوانين الجمركية والتشاريع الجارية بالمغرب، ستجد نصاً صريحاً يمنع استيراد الملابس المستعملة أو المتفوقات الإلكترونية "المستعملة" كأصل عام، تحت مبررات براقة من قبيل:

حماية النسيج والمنتج الوطني.

الحفاظ على البيئة والسلامة الصحية.

هذا القانون يُطبق بصرامة شديدة على المواطن البسيط أو المقاول الصغير؛ فلو حاول شاب شراء شحنة صغيرة من الملابس المستعملة من إسبانيا، أو حواسيب مستعملة من الصين لتأسيس مشروعه، ستُحجز سلعتُه في الميناء فوراً وتُفرض عليه غرامات باهظة، أو يُقال له: "هذه السلع ممنوع استيرادها!"

لكن السؤال المحير هو: كيف تتكدس أطنان الملابس الحاوية بعد الحاوية يومياً في أسواق الجملة بـ "القريعة" بالدار البيضاء أو بالناظور وشمال المملكة؟

3. آليات احتكار "البال" وتجارة المستعمل

ما يحدث خلف الكواليس يختصر مفهوم الريع والتراخيص الاستثنائية:

إغلاق الباب في وجه الجميع: يُجعل القانون سيفاً مسلطاً على صغار التجار والمستثمرين الجدد لمنعهم من دخول التجارة من أبوابها القانونية الشفافة.

منح "الرخص والاستثناءات" للنافذين: تُمنح تراخيص خاصة، أو تيسيرات إدارية وجمركية غير معلنة، لشخصيات أو شركات محددة لها امتداد أو نفوذ.

التحكم في شبكة "الجملة": يصبح هذا العدد المحدود من النافذين هم الموردين الحصريين لكل أسواق "البال" والأجهزة المستعملة في المغرب.

فرض الأسعار والأرباح: يشتري المحتكر الشحنات بأسعار زهيدة جداً بالوزن (بالكيلوغرام) من أوروبا أو آسيا، ليبيعها لصغار تجار "الجوطية" بأضعاف سعرها، لأن صغار التجار لا يملكون أي خيار آخر للاستيراد المباشر.

4. الضرر المضاعف: على الشباب وعلى الاقتصاد

هذا الاحتكار المقنع لا يحرم الشاب من الاستثمار المباشر فقط، بل يضر بالاقتصاد الوطني ككل:

قتل المبادرة الفردية: آلاف الشباب كان بإمكانهم تأسيس شركات صغرى للفرز والتوضيب والتوزيع وإيجاد مناصب شغل راقية، لكنهم يُدفعون للدخول كـ "باعة متجولين" أو صغار تجار مياومين لدى المحتكرين الكبار.

غياب الشفافية والضريبة العادلة: بدلاً من إخضاع التجارة لمعايير جمركية وضريبية واضحة ومفتوحة أمام الجميع، تُترك لتدار بأساليب التكتم ووساطة النفوذ.

ارتفاع الأسعار على الفقراء: عندما يحتكر شخص واحد السلسلة من الميناء إلى سوق الجملة، فإن هامش ربحه يرفع السعر النهائي حتى على الملابس والسلع المستعملة الموجهة للفقراء.

> 💡 **خلاصة وتوصية المحور 4:**
> إن معالجة القضية المطروحة في هذا المحور تتطلب الالتزام التام بالشفافية وإلغاء المحاسيب والاعتماد على دفاتر التحملات الشفافة بدلاً من التراخيص الحصرية.

المحور الخامس: سنوات ما بعد الاستقلال (1956 - 1970).. نشأة نظام "الكريصات" والامتيازات لبناء الولاءات

1. السؤال التاريخي: كيف بدأت فكرة "الرخصة"؟

عندما يسمع المواطن عن شخص يملك "كريصة" حافلة أو سيارة أجرة أو رخصة صيد وهو جالس في بيته يتقاضى أموالاً كل شهر دون أن يعمل، يظن أن هذا قانون عادٍ وجد منذ الأزل.

لكن السؤال هو: لماذا اخترعت الدولة نظام المأذونيات (الكريصات) في البداية؟ وكيف تحول من فكرة "مساعدة إنسانية" إلى "ريع واحتكار"؟

2. البداية: المكافأة السياسية وبناء الولاءات

بعد استقلال المغرب عام 1956، كانت الدولة حديثة العهد وتواجه تحديات كبيرة لبناء مؤسساتها وتثبيت أركان الحكم. في تلك الفترة، لم تكن هناك إمكانيات مالية ضخمة لمنح أجور أو تقاعد مرتفع للشخصيات المقربة أو أعضاء المقاومة أو الأعيان في القبائل.

من هنا ظهرت فكرة "تفويت التراخيص والمنافع الإدارية":

بدلاً من أن تعطيك الدولة راتباً، تعطيك "مأذونية" (رخصة حافلة، سيارة أجرة، مقلع رمل، أو رخصة صيد).

هذه الرخصة تمنحك الحق الحصري في استغلال ميزة اقتصادية دون أن ينافسك أحد.

تحول نظام "التراخيص" من أداة تنظيمية إلى "أداة لمنح المكافآت وبناء الشبكات والولاءات السياسية".

3. الانحراف: من المستحقين إلى النافذين

في البداية، كان المبرر المعلن هو منح هذه المأذونيات للفئات الهشة، للمقاومين، أو للأرامل والرياضيين الذين قدموا خدمات للوطن.

لكن مع مرور العقود (خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي)، انحرف هذا النظام كلياً:

غاب المعيار الاجتماعي: أصبحت المأذونيات الكبرى (كحافلات نقل المسافرين والشاحنات ورخص البحار) تُوزع على البرلمانيين، كبار الموظفين، الشخصيات النافذة، والعائلات المقربة من دوائر القرار.

تحول الرخصة إلى "ملكية سلالية": أصبحت الرخصة تُورث وتُؤجر مدى الحياة، ليتحول المستفيد إلى "مكتري ريع" يجلس في بيته، بينما يعمل السائق أو المقول الصغير تحت رحمته ليدفع له "إتاوة" شهرية.

4. الضرر الهيكلي: تعطيل التنافس الكفء

هذا النظام الذي بدأ في الستينيات تسبب في تجميد الاقتصاد المغربي في عدة قطاعات:

قتل الكفاءة: التاجر أو السائق أو المقاول الكفء الذي يملك سيارة حديثة ويريد تقديم خدمة ممتازة للزبناء لا يستطيع العمل لأنه لا يملك الورقة (الكريصة).

تخلف الخدمات: صاحب الكريصة لا يهمه تطوير الحافلة أو تحسين الخدمة للمواطنين؛ لأنه يضمن دخله الشهري سواء كانت الخدمة سيئة أو جيدة، نظراً لغياب منافسة حرة تفرض عليه التجويد.

> 💡 **خلاصة وتوصية المحور 5:**
> إن معالجة القضية المطروحة في هذا المحور تتطلب الالتزام التام بالشفافية وإلغاء المحاسيب والاعتماد على دفاتر التحملات الشفافة بدلاً من التراخيص الحصرية.

المحور السادس: سياسة "المغربة" (1973).. كيف انتقلت أصول الشركات الاستعمارية إلى عائلات محددة بدل فتحها للشعب؟

1. الظاهر والباطن: شعار براق وواقع مختلف

في مارس من سنة 1973، أصدرت الدولة المغربية ظهيراً تاريخياً يُعرف بـ "قانون المغربة" (Marocainisation).

الشعار المعلن: "استرجاع الاقتصاد الوطني من أيدي المعمرين والأجانب، وجعل إدارة الشركات والتجارة والخدمات بأيدي المواطنين المغاربة."

فرح الشعب المغربي بهذا القرار، واعتبره استكمالاً للاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي. وكان القرار يقضي بضرورة أن تصبح 51% على الأقل من أصول وأسهم الشركات الأجنبية العاملة بالمغرب (في مجالات التأمين، الأبناك، استيراد السيارات، الفلاحة، والتجارة الكبرى) مملوكة لمواطنين مغاربة.

2. كيف جرت عملية "توزيع الأصول"؟

هنا يطرح القارئ البسيط السؤال الأهم: "كيف تم اختيار المغاربة الذين اشتروا أو أخذوا هذه الشركات الكبرى؟"

لو أن العملية تمت عبر سوق بورصة مفتوح وشفاف، لكان بإمكان صغار التجار، والتجمعات العمالية، والمستثمرين الصغار الشراء والاشتراك في هذه الثروة الوطنية. لكن ما حدث كان عكس ذلك تماماً:

غياب الشفافية: تم بيع أو تفويت أسهم الشركات الأجنبية في "غرف مغلقة" وعبر اتصالات مباشرة.

استفادة "النخبة والمقربين": انتقلت ملكية الأراضي الفلاحية الخصبة، وشركات التأمين، ومحلات التوزيع الكبرى، ورخص استيراد العلامات التجارية العالمية، إلى عدد محدود جداً من العائلات النافذة والشخصيات المقربة من دائرة القرار السياسي.

تأسيس العائلات الاحتكارية: هذه العملية أنشأت في سنوات القليلة ما يُعرف اليوم بـ "العائلات المالية الكبرى" في المغرب، والتي أصبحت تسيطر على قطاعات كاملة من المستوردات والبنوك والعقار.

3. نتائج "المغربة": استبدال المحتل الأجنبي بالمحتكر المحلي

بدل أن تؤدي هذه السياسة إلى نشوء طبقة وسطى عريضة وتنافس اقتصادي شريف بين جميع المغاربة، أنتجت نتائج عكسية على جيب المواطن:

تمركز رأس المال: بدلاً من توزيع الكعكة على الشعب، تجمعت الأصول الضخمة في أيدي القلة، مما أعطاهم القوة المالية والسياسية للتحكم في السوق لعدة عقود تالية.

إغلاق القطاعات: الشركات التي استولى عليها هؤلاء النافذون في السبعينيات أصبحت هي نفسها التي تضع "القوانين والرسوم الجمركية" لحماية أسواقها ومنع ظهور منافسين جدد من الشباب والمقاولين.

حرمان المواطن البسيط: المواطن لم ينل من قرار "المغربة" سوى تغيّر اسم صاحب الشركة الأجنبي باسم رجل أعمال نافذ محلي، مع استمرار ارتفاع الأسعار وضعف الأجور.

> 💡 **خلاصة وتوصية المحور 6:**
>
> إن معالجة القضية المطروحة في هذا المحور تتطلب الالتزام التام بالشفافية وإلغاء المحاسيب والاعتماد على دفاتر التحملات الشفافة بدلاً من التراخيص الحصرية.

المحور السابع: موجة الخصخصة في التسعينيات.. بيع شركات الدولة وتأسيس تكتلات الاحتكار الكبرى (الأوليغارشية)

1. ما هي الخصخصة؟ ولماذا لجأت إليها الدولة؟

في بداية التسعينيات من القرن الماضي، كان المغرب يعاني من أزمة مالية وخنق اقتصادي بسبب ديون "برنامج التقويم الهيكلي" الصادر عن البنك الدولي. لم تكن لدى ميزانية الدولة أموال كافية لإدارة الشركات والمؤسسات العمومية التي تملكها.

هنا ظهر مفهوم "الخصخصة" (Privatization)، ومفاده:

"بيع الشركات والمصانع والخدمات المملوكة للدولة للقطاع الخاص لتوفير السيولة المالية وتحسين إدارة هذه الشركات."

فُتح الباب لبيع مؤسسات عمومية ضخمة كانت تشكل عصب الاقتصاد المغربي (في مجالات المحروقات، الإسمنت، الفنادق الكبرى، السكر، والاتصالات).

2. كيف تم التفويت؟ (بيع المؤسسات للنافذين)

في النظرية الاقتصادية الشفافة، عندما تبيع الدولة شركة عمومية، يجب أن يُطرح ذلك في البورصة لجميع المواطنين والمستثمرين الصغار، أو تُقسم الأصول لإنشاء شركات متنافسة لتشجيع المنافسة وخفض الأسعار.

لكن ما حدث في تجربة الخصخصة المغربية كان يصب في اتجاه آخر:

بيع القطاعات الاستراتيجية دفعة واحدة: بدلاً من تفكيك الاحتكارات، تم بيع شركات الدولة (مثل شركة توزيع وتكرير المحروقات "سامير"، وشركات الإسمنت، والمجموعات الفندقية) كـ كتلة واحدة مجتمعة.

استفادة التكتلات الكبرى: التفويت جرى لصالح تكتلات مالية ضخمة ومجموعات استثمارية نافذة (محلية وأجنبية تحالفت مع عائلات النفوذ)، مما منح هذه المجموعات مفاتيح قطاعات كاملة دون وجود منافسين حقيقيين.

تحويل الاحتكار العمومي إلى احتكار خاص: بدلاً من أن تصبح هذه الخدمات خاضعة لسوق حرة وتنافسية، تحولت من "احتكار تملكه الدولة" إلى "احتكار تملكه شركات خاصة نافذة" هدفها الأول والأخير هو مضاعفة الأرباح على حساب

المواطن.

3. ولادة نظام "الأوليغارشية" (احتكار القلة)

هذه المحطة التاريخية أنتجت ما يُعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ "الأوليغارشية" (Oligarchy)، وهي حالة يسيطر فيها عدد محدود جداً من الفاعلين الماليين والسياسيين على مفاصل الاقتصاد الوطني:

التحكم في أسعار المواد الأساسية: أصبح سعر الإسمنت، والسكر، والمحروقات، والخدمات البنكية محكوماً بتوافقات ضمنية بين 3 أو 4 شركات كبرى فقط.

إغلاق الباب أمام المستثمرين الجدد: التكتلات التي كبُرت واستقوت بالخصخصة أصبحت تملك القوة المالية والإدارية لمنع أي منافس جديد أو مقاول شاب من دخول قطاعاتها.

ضعف العائد على المواطن: لم تنعكس أموال الخصخصة في تحسين الخدمات الصحية أو التعليمية للمواطن البسيط على المدى البعيد، بل استُهلكت في سداد الديون، بينما تضاعفت ثروات الجهات التي اشترت تلك المؤسسات.

> **💡 خلاصة وتوصية المحور 7:**
> إن معالجة القضية المطروحة في هذا المحور تتطلب الالتزام التام بالشفافية وإلغاء المحاسيب والاعتماد على دفاتر التحملات الشفافة بدلاً من التراخيص الحصرية.

المحور الثامن: ثروة البحار والأعالي.. كيف تُوزع رخص الصيد الكبرى في المحيط الأطلسي ومن يستفيد منها؟

1. المشهد من الميناء وسوق السمك

يمتلك المغرب واجهتين بحريتين وشريطاً ساحلياً يمتد لأكثر من 3500 كيلومتر على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، ويُصنف كأول منتج للأسماك في إفريقيا ومن بين الكبار عالمياً، خاصة في أسماك السردين والرخويات (كالرخويات والأخطبوط "السبية ولقرنيط").

لكن المواطن البسيط عندما يزور سوق السمك في مدينته، يصطدم بواقع عجيب:

أسعار باهظة: كيلو السردين (سمك الفقراء) يصل أحياناً إلى 20 أو 25 درهماً، بينما تباع الأسماك الجيدة (كالصول والشاطون والجمبري) بأسعار خيالية تتجاوز قدرة الطبقة الوسطى.

التساءل الشعبي: "كيف لبلد محاط بالبحار من كل جهة أن يشتري أهله السمك بأسعار أعلى من بعض الدول الأوروبية التي تستورد السمك منا؟"

2. التمييز بين "الصيد التقليدي" و"صيد الأعالي"

لفهم أين تكمن الثروة الحقيقية، يجب أن يشرح الكتاب للقارئ الفرق بين نوعين من الصيادين:

الصيادون الصغار والصيد الساحلي (الفقراء): هم أصحاب القوارب الخشبية الصغيرة أو المراكب الساحلية البسيطة. هؤلاء يواجهون أمواج البحر يومياً، ويخضعون لرقابة صارمة، وفترات راحة بيولوجية، ومصاريف المحروقات، وهم من يزودون الأسواق المحلية بالأسماك التي نراها في المدن.

أساطيل صيد أعالي البحار (العمالقة): هي سفن باخرية عملاقة (Thoniers / Chalutiers) تعمل كـ "مصانع عائمة" في المياه العميقة (خاصة في السواحل الجنوبية بين أكادير والداخلة). هذه السفن تصطاد أطنان الأسماك الفاخرة والأخطبوط، وتقوم بتقطيعها وتجميدها وتغليفها داخل البحر مباشرة لتُصدر كلياً بالعملة الصعبة نحو أوروبا وآسيا، دون أن تدخل حتى للموانئ المغربية أو يراها المواطن.

3. كيف تُوزع "رخص أعالي البحار"؟

هنا يكمن الريع في الثروة السمكية:

غياب طلبات العروض الشفافة: رخص صيد أعالي البحار لا تُطرح في مزاد علني شفاف يمكن لأي شركة مغربية أو تجمع للصيادين المنافسة عليه بناءً على دفتر تحملات واضح وأعلى سعر يُدفع لخزينة الدولة.

المنح المباشر والسرية: تُعطى هذه الرخص عبر "مأذونيات وتراخيص خاصة" لأسماء وشخصيات نافذة، عسكريين سابقين، برلمانيين، وعائلات ذات امتداد سياسي ورجال أعمال مقربين.

الربح المريح دون عناء: المستفيد من الرخصة ليس بالضرورة بحاراً؛ بل يمكنه أن يجلس في بيته و"يكري" أو يشترك مع شركات أجنبية أو محلية، ليتقاضى الملايين سنوياً بالعملة الصعبة لمجرد أنه يمتلك "الورقة السحرية" (الرخصة).

4. الأثر الاجتماعي والبيئي على البلاد

هذا الاحتكار لرخص البحار يخلق نتائج كارثية:

استنزاف الثروة البيئية: السفن العملاقة تستنزف قاع البحر وتجرف مخزون الأسماك، مما يتسبب في تراجع الثروة السمكية وحرمان الصغار من رزقهم.

ضياع العملة الصعبة على التنمية: بدلاً من أن تصب مئات الملايين من دولارات الصادرات السمكية في ميزانية الدولة لبناء المستشفيات والمدارس بالجهات المتضررة (كالشرق والجنوب)، تتجمع الثروة في الحسابات الشخصية لأصحاب التراخيص.

ارتفاع الأسعار على المستهلك: الجودة العالية تُصدر للخارج لجمع الأرباح، وما يتبقى (المنتوج الرديء أو القليل) هو ما يُطرح في الأسواق الوطنية بأسعار مرتفعة.

> 💡 **خلاصة وتوصية المحور 8:**
> إن معالجة القضية المطروحة في هذا المحور تتطلب الالتزام التام بالشفافية وإلغاء المحاسيب والاعتماد على دفاتر التحملات الشفافة بدلاً من التراخيص الحصرية.

المحور التاسع: مقالع الرمال والرخام.. الريع التجاري في مواد البناء وتأثيره على غلاء السكن

1. المشهد من موقع البناء: رمل غالي وحلم سكن مكلف

عندما يفكر مواطن بسيط أو مقاول صغير في بناء منزل أو شقة، يصطدم بارتفاع خيالي في تكاليف البناء. وتكلفة أي بناء تعتمد بالأساس على المكونين الأولين: الرمل والإسمنت.

الرمل مادة جاد بها الطبيعة؛ تملأ الشواطئ والأودية وتوجد بآلاف الأطنان في كل أرجاء البلاد. لكن السؤال الذي يطرحه المواطن وهو يشتري شاحنة رمل بأسعار باهظة:

"الرمل موجد في كل مكان في بلادنا، فلماذا نصل لشراء شاحنة رمل واحدة بآلاف الدراهم؟ وأين تذهب أرباح هذه المقالع؟"

2. كيف يُدار قطاع "مقالع الرمال والرخام"؟

في دولة تخضع فيها الموارد الطبيعية للمنافسة الشفافة، أي موقع يحتوي على رمال أو رخام يُطرح في "طلب عروض علني" (Appel d'offres)؛ من يدفع أعلى نسبة لخزينة الدولة ويلتزم بحماية البيئة يحصل على ترخيص الاستغلال لفترة محددة.

لكن في الواقع العملي بالمغرب، سار هذا القطاع لعقود طويلة وفق آلية يغلب عليها التكتم والريع الإداري:

الترخيص بالمحسابية والنفوذ: تُمنح رخص استغلال مقالع الرمال الساحلية، ومقالع الأودية، ومناجم الرخام والتوفنا، عبر موافقات وإجراءات إدارية تستفيد منها أسماء نافذة، برلمانيون، وأعيان محليون يملكون علاقات وطيدة بالإدارة.

التهرب من التصريح بالحجم الحقيقي: المستفيد يحصل على الترخيص ويستخرج آلاف الأطنان يومياً، لكنه لا يصرح للضرائب ولخزينة الدولة إلا بجزء بسيط جداً من الكميات الحقيقية، بينما يُباع الباقي في "السوق السوداء" دون حسيب أو رقيب.

الرمال المنهوبة (سرقة الشواطئ): أشار تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) سابقاً إلى أن جزءاً كبيراً من الرمال المستعملة في البناء بالمغرب يُستخرج بأساليب غير قانونية من الشواطئ والكثبان الرملية (خاصة بين العرائش

وآسفي والساحل الجنوبي)، حيث تنشط "شبكات نافذة" تجرف الشواطئ وتبيع رمالها لحسابها الخاص.

3. أثر ريع المقالع على غلاء السكن والشقق

هذا الاحتكار والنهب غير المنظم لمقالع الرمال والرخام ينعكس مباشرة على جيب المواطن في عدة مستويات:

مضاعفة تكلفة البناء: عندما يسيطر عدد محدود من المضاربين على المقالع في منطقة معينة، يتحكمون في سعر الشاحنة ويفرضون هامش ربح خيالي، مما يرفع تكلفة بناء المتر المربع الواحدة.

ارتفاع أسعار الشقق والعقار: المنعش العقاري الذي يشتري مواد البناء بأسعار مرتفعة يضيف هذه التكلفة وزيادة على السعر النهائي للشقة، فيجد المواطن نفسه مضطراً لأخذ قروض بنكية لمدة 20 أو 30 سنة ليدفع ثمن سكن كان يمكن أن يكون أرخص بكثير.

التدمير البيئي والكوارث الطبيعية: استنزاف رمال الشواطئ وجرف الأودية بدون احترام للمواصفات البيئية يتسبب في تعرية السواحل، وتدمير البيئة البحرية، وزيادة مخاطر الفيضانات، وتتحمل الدولة والمواطن تكلفة هذه الكوارث لاحقاً من أموال الضرائب.

> 💡 **خلاصة وتوصية المحور 9:**
> إن معالجة القضية المطروحة في هذا المحور تتطلب الالتزام التام بالشفافية وإلغاء المحاسيب والاعتماد على دفاتر التحملات الشفافة بدلاً من التراخيص الحصرية.

المحور العاشر: المناجم والمعادن النفيسة.. من يستخرج الذهب والمعادن، وأين تذهب عوائدها الحقيقية؟

1. المشهد من قمم الجبال وقاع الأرض

يمتلك المغرب ثروات باطنية هائلة ومتنوعة لا تقتصر فقط على الفوسفاط؛ بل تشمل معادن نفيسة واستراتيجية كـ الذهب، الفضة، النحاس، الكوبالت، الزنك، الرصاص، والمنغنيز.

لكن المفارقة المؤلمة التي يراها أي مواطن يزور المناطق التي تُستخرج منها هذه المعادن (مثل مناجم "إمتغرة" أو "بومعن" أو المناطق التعدينية بالجنوب والشرق وجبال الأطلس) هي:

"الذهب والفضة والمعادن الثمينة تحت أقدام الساكنة، لكن فوق الأرض تجد الفقر الفقع، غياب المستشفيات، الطرق المقطوعة، والشباب المعطل عن العمل!"

كيف تُستخرج ملايين الدولارات من باطن الأرض وتترك لأهل المنطقة الغبار والتلوث والفقر؟

2. كيف يُدار قطاع التعدين والمناجم في المغرب؟

لشرح هذه المنظومة للقارئ البسيط، يجب تفكيك كيفية توزيع السيطرة على هذا القطاع:

احتكار التكتلات والشركات الكبرى: تُدار معظم المناجم الكبرى ومناجم المعادن النفيسة (كالذهب والفضة والكوبالت) عبر مجموعات تعدينية كبرى (تتقدمها مجموعة "مناجم" والمكتب الشريف للفوسفاط وشركات استثمارية نافذة).

صعوبة الحصول على التراخيص الصغرى: بينما يُسمح للمجموعات الكبرى باحتكار المساحات التعدينية الضخمة وحيازتها لسنوات طويلة، يواجه المنقبون الصغار أو المقاولون الشباب شروطاً تعجيزية وتعقيدات إدارية تمنعهم من الحصول على "تراخيص استغلال صغرى" أو تأسيس تعاونيات تعدينية قانونية.

ظاهرة "تجميد التراخيص": هناك أشخاص وشركات نافذة يحصلون على رخص تنقيب وتعدين في مناطق شاسعة، ولا يقومون باستثمارها ولا يتركون غيرهم يستثمر فيها، بل يحتفظون بها كـ "أصول ريعية" يبيعونها أو يكترونها للغير بأسعار باهظة لاحقاً.

3. أين تذهب العوائد الحقيقية؟ ولماذا غابت "التنمية المحلية"؟

في العديد من دول العالم الغنية بالمعادن، تفرض القوانين ما يُعرف بـ "المسؤولية المجتمعية والعدالة التعدينية"؛ حيث تُخصص نسبة مئوية مقتطعة مباشرة من أرباح المنجم لصالح صندوق تنمية المنطقة المجاورة (لبناء مستشفيات، مدارس، وتوفير الماء والكهرباء والرقمنة).

أما النموذج المغربي في قطاع المناجم فيعاني من تفاوتات واضحة:

الأرباح تُرحّل للمركز: الأرباح الضخمة العائدة من بيع الذهب والفضة والكوبالت تُسجل وتصوب نحو المقرات المركزية للشركات بالدار البيضاء والحسابات الكبرى، بينما لا ينال الإقليم الذي استُخرجت منه السلعة سوى "ضرائب محلية هزيلة".

الأثر البيئي والصحي على الساكنة: عمليات التعدين واستخراج الذهب والفضة تستنزف الفرشة المائية بالمنطقة، وتستعمل مواد كيميائية في الغسل والفرز (مثل السيانيد أو المواد السامة)، مما يترك خلفه تلوثاً للمياه وتدهوراً في صحة أبناء المنطقة دون تعويض تنموي حقيقي.

غياب الشفافية في التدقيق: يظل حجم الإنتاج الفعلي للذهب والمعادن النفيسة وحجم الصادرات الدقيق طي تقارير تقنية معقدة لا تُعرض بأسلوب تبسيطي شفاف أمام عموم المواطنين والرأي العام.

> 💡 **خلاصة وتوصية المحور 10:**
>
> إن معالجة القضية المطروحة في هذا المحور تتطلب الالتزام التام بالشفافية وإلغاء المحاسيب والاعتماد على دفاتر التحملات الشفافة بدلاً من التراخيص الحصرية.

المحور الحادي عشر: المحروقات والطاقة.. تحرير الأسعار وتواطؤ الشركات الكبرى لتثبيت الأرباح

1. المشهد من محطة الوقود: لغز "المازوط والبنزين"

سواء كنت تملك سيارة، أو شاحنة نقل، أو دراجة نارية، أو حتى لو كنت مواطناً بسيطاً تركب حافلة أو تشتري الخضار من السوق، فإن سعر الوقود يمس جيبك يومياً وبشكل مباشر.

عندما يرتفع سعر البترول في الأسواق العالمية، يتفاجأ المواطن بأن محطات الوقود بالمغرب ترفع الأسعار في نفس اليوم والساعة. لكن عندما ينخفض سعر النفط عالمياً وتتراجع أسعاره في البورصات الدولية، ينتظر المواطن أسابيع وأشهراً فلا ينخفض السعر إلا بـ "دريهمات قليلة جداً" أو يظل ثابتاً!

ويردد الشارع السؤال الحارق:

"لماذا يرتفع سعر الوقود بسرعة الصاروخ عندما يزيد عالمياً، وينزل بسرعة السلحفاة عندما ينخفض؟ وأين ذهب قرار تحرير الأسعار الذي وعدت الدولة بأنه سيخلق المنافسة لصالح المواطن؟"

2. قصة "تحرير أسعار المحروقات" سنة 2015

لفهم أصل المشكلة، يجب أن يُشرح للقارئ البسيط ما حدث في نهاية عام 2015:

قبل 2015 (نظام صندوق المقاصة): كانت الدولة هي التي تحدد سعر لتر البنزين والمازوط، وتدعم السعر من ميزانية الشعب عبر "صندوق المقاصة" لتضمن ألا يتجاوز حدًا معينًا.

قرار التحرير (2015): قررت الحكومةرفع يدها عن دعم المحروقات وترك الأسعار حرة تخضع لـ "قانون العرض والطلب والمنافسة بين الشركات".

الوعد الحكومي حينها: قيل للمغاربة إن التحرير سيجعل الشركات تتنافس فيما بينها لتخفيض الأسعار وجلب أرخص السلع من الخارج، ومَن يبيع بسعر أرخص سيربح الزبناء.

3. ماذا حدث بعد التحرير؟ (ظاهرة "تواطؤ المحتكرين")

بدلاً من أن يؤدي التحرير إلى منافسة تخفض الأسعار، حدث العكس تماماً، وهو ما أكدته التقارير الرسمية لـ مجلس المنافسة المغربي:

السيطرة الثلاثية (Oligopoly): سوق توزيع المحروقات بالمغرب يسيطر عليه عدد محدود جداً من الشركات الكبرى (تتقدمها 3 إلى 4 شركات نافذة يملك بعضها فاعلون سياسيون ورجال أعمال كبار).

غياب المنافسة الحقيقية: أشار مجلس المنافسة في تقاريره الشهيرة إلى وجود "تفاهم وتواطؤ ضمني" بين الشركات؛ حيث تضع الشركات أسعاراً متطابقة تقريباً في محطاتها دون أن تجرؤ إحداها على خفض السعر لربح الزبناء.

مضاعفة "هامش الربح": أثبتت الدراسات أن الشركات بعد التحرير ضاعفت أرباحها بشكل غير مسبوق، حيث أصبحت تأخذ هامش ربح في كل لتر يتجاوز بكثير ما كان مسموحاً به قبل التحرير، مما جلب لهذه الشركات أرباحاً إضافية بمليارات الدراهم على حساب القدرة الشرائية للمواطنين.

4. الضرر الشامل: غلاء الوقود يرفع سعر كل شيء

الخطر الأكبر في احتكار المحروقات هو أنه لا يضر صاحب السيارة وحده، بل يُحدث موجة غلاء متسلسلة تشمل كل مجالات الحياة:

ارتفاع تكلفة النقل: يضطر صاحب الشاحنة إلى رفع سعر نقل الخضار والفواكه والمواد الغذائية من المزارع إلى الموانئ والأسواق.

ارتفاع أسعار المواد الغذائية: يتجه التاجر بالجملة ثم التقسيط إلى زيادة السعر على المستهلك النهائي في "القفة".

ضرب القدرة الشرائية: تجد الأسرة البسيطة والطبقة الوسطى نفسها تنفق جزءاً كبيراً من دخلها فقط لمواجهة موجة الغلاء العامة الناتجة عن سعر لتر المازوط.

> **💡 خلاصة وتوصية المحور 11:**
>
> إن معالجة القضية المطروحة في هذا المحور تتطلب الالتزام التام بالشفافية وإلغاء المحاسيب والاعتماد على دفاتر التحملات الشفافة بدلاً من التراخيص الحصرية.

المحور الثاني عشر: مأذونيات النقل ("الكريصات").. معاناة سائقي سيارات الأجرة والحافلات لصالح "المكرين" المستفيدين

1. المشهد من داخل سيارة الأجرة والحافلة

كل مواطن مغربي يركب يومياً "تاكسي صغير" داخل المدينة، أو "تاكسي كبير" بين المدن، أو حافلة لنقل المسافرين، يستشعر حالة المشاكل والمشادات اليومية:

تهالك الأسطول: حافلات قديمة وسيارات أجرة تفتقر لأبسط وسائل الراحة والسلامة.

الزيادات المتكررة في التسعيرة: ضغط مستمر على جيب المواطن البسيط.

تذمر وسخط السائقين: تجد السائق المهني يشتغل 12 إلى 16 ساعة يومياً وتراه متوتراً ومجهداً.

السؤال البسيط الذي يطرحه أي راكب:

"السائق يشتغل اليوم بأكمله ويجمع مبالغ مهمة من الركاب، فلماذا يعيش في فقر دائم وضغط رهيب؟ وأين تذهب كل تلك الأموال التي يدفعها المواطنون يومياً؟"

2. كيف تُدار منظومة "الكريصة"؟ (المستفيد الحقيقي)

لكي يفهم القارئ البسيط أصل المشكلة، يجب شرح "المثلث العجيب" الذي يقوم عليه قطاع النقل بالمغرب:

صاحب المأذونية ("المُكري"): شخص يمتلك ورقة إدارية (الكريصة) حصل عليها كمكافأة أو امتياز ريعي (برلماني، رياضي سابق، شخصية نافذة، أو أعيان). هذا الشخص لا يمارس مهنة السياقة، ولا يملك سيارة، ولا يعرف حتى لونها، ولكنه يجلس في بيته ويتقاضى شهرياً "إتاوة أو كراء مفروضاً" يُدعى "الجلسة" أو الكراء الشهري.

السائق المهني الحقيقي ("المُكتري"): شاب أو مواطن قضى سنوات في السياقة واستصدر "رخصة الثقة"، لكنه لا يستطيع العمل لحسابه الخاص لأنه لا يملك الرخصة الريعية. فيضطر لكراء "الكريصة" من صاحبها بمبالغ باهظة (تصل في بعض المدن الكبرى إلى آلاف الدراهم شهرياً زائد مبالغ ضخمة تحت الطاولة تُسمى "الحلاوة").

المواطن (الزبون): هو من يدفع الفاتورة النهائية لتغطية أرباح صاحب "الكريصة" ومصاريف المحروقات والسيارة ورزق السائق.

3. الجريمة الاقتصاديّة والاجتماعية في نظام "الكريصات"

هذا المنظومة الريعية تُنتج ثُلاثية من الظلم الاجتماعي والاقتصادي:

استنزاف السائق المهني: السائق يبدأ يومه بعجز مالي؛ يجب عليه أولاً جمع "حق صاحب الكريصة" وحق المحروقات، وما يتبقى (إن تبقى شيء) يكون هو قوته وقوت عياله. هذا الضغط يدفعه للعمل لساعات طويلة متواصلة مما يسبب حوادث السير والإرهاق.

حرمان السائق من حقه في الاستثمار: بدلاً من أن تمنح الدولة الرخصة مباشرة للشاب السائق الكفء بناءً على دفتر تحملات وضوابط صحية ومهنية ليشتري سيارته بالتقسيط ويصبح مقاولاً ذاتياً، تُجبره على البقاء عبداً لـ "مكري الريع".

تردي جودة النقل للمواطن: صاحب "الكريصة" يرفض غالباً تجديد العقد أو يطالب بزيادة الكراء كلما انتهت المدة، مما يجعل السائق يخشى الاستثمار في سيارة جديدة أو حافلة ممتازة، فيستمر المواطن في التنقل عبر أسطول متهالك وغير آمن.

4. لماذا تتأخر الدولة في إلغاء هذا النظام؟

رغم أن التقارير الرسمية والمؤسساتية تعترف بأن نظام "المأذونيات" هو نظام قديم ومتجاوز ويعيق حداثة قطاع النقل، إلا أن مقاومة التغيير تظل قوية:

الدفاع عن المصالح الكسبية: هناك شبكة واسعة من المستفيدين النافذين الذين يرفضون التنازل عن هذه المداخيل المجانية دون جهد.

الحل البديل المعطل: الحل العادل والمعمول به في العالم أجمع هو "تحويل القطاع إلى شركات ونشاط مهني مفتوح بشروط ودفاتر تحملات واضحة"؛ مَن يحترم دفتر التحملات السلامة والجودة والضرائب يشتغل، ومَن يخالف يُسحب منه الترخيص، مع تعويض الفئات الهشة حقيقة بدعم اجتماعي مباشر بدل "الكريصة".

💡 خلاصة وتوصية المحور 12:

إن معالجة القضية المطروحة في هذا المحور تتطلب الالتزام التام بالشفافية وإلغاء المحاسيب والاعتماد على دفاتر التحملات الشفافة بدلاً من التراخيص الحصرية.

المحور الثالث عشر: سوق الأدوية والعلاج.. لماذا نشتري الدواء بأسعار مضاعفة مقارنة بدول أخرى؟

1. المشهد من باب الصيدلية

عندما يمرض المواطن أو أحد أفراد أسرته، يتجه إلى الصيدلية وهو يحمل وصفة الطبية. والمفارقة الكبرى التي يكتشفها أي مواطن مغربي سافر إلى الخارج أو قارن الأسعار عبر الإنترنت هي:

"نفس الدواء، المصنوع من نفس المادة الفعالة ومن نفس الشركة العالمية، يُباع في المغرب بضعف أو ثلاثة أضعاف سعره في دول أوروبية كفرنسا أو إسبانيا، رغم أن دخل المواطن المغربي أضعاف أضعاف دخل الأوروبي!"

يردد المريض بمرارة:

"لماذا نتجرع مرارة المرض ومرارة الغلاء في نفس الوقت؟ وكيف يتحول الدواء من حق إنساني للعلاج إلى تجارة واحتكار يمتص دماء المرضى؟"

2. كيف يُصنع غلاء الأدوية في المغرب؟

هذا السؤال أجابت عنه تقارير رسمية وصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات ومجلس المنافسة بالإضافة إلى استطلاعات برلمانية. والنتيجة هي وجود اختلالات هيكلية تُغلق سوق الأدوية:

احتكار التوزيع والشركات الكبرى: يسيطر على سوق تصنيع واستيراد وتوزيع الأدوية بالجملة في المغرب عدد محدود جداً من المختبرات والشركات الكبرى. هذا التمركز يضعف المنافسة الشريفة ويسمح بتثبيت أرباح عالية.

غياب تشجيع "الأدوية الجنيسة" (Génériques): الدواء الجنيس هو نفس الدواء الأصلي بنفس الجودة والمادة الفعالة لكن بسعر أرخص بكثير (قد يصل إلى 50% أو 70% أقل). في المغرب، لا تزال نسبة استخدام الأدوية الجنيسة ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة بسبب نفوذ الشركات المصنعة للدواء الأصلي وتأثيرها على منظومة الوصفات والترويج.

تحديد الأسعار وهامش الربح القانوني: طريقة حساب وتحديد أسعار الأدوية من طرف اللجان الإدارية تضمن للمختبرات والموزعين هوامش ربح مرتفعة ومحمية بقوانين قديمة، بدل فرض أسعار تنافسية تراعي القدرة الشرائية للمواطن وصناديق التغطية الصحية.

3. مسألة الشباك الواحد وقوانين "المسافة": إغلاق المنافسة

لا يقتصر الاحتكار على استيراد الدواء وتصنيعه فقط، بل يمتد إلى طريقة التوزيع والتجزئة:

شرط المسافة والاحتكار الجغرافي: تُفرض قوانين متصارمة تمنع فتح صيدليات جديدة إلا بعد احترام مسافات محددة (مثل 150 متراً بين الصيدلية والأخرى). ورغم أن المبرر هو حماية التوازن، إلا أنه في الواقع يمنع ظهور مجمعات أو صيدليات كبرى (Pharmacies Géantes) تقدم تخفيضات وعروضاً على المستلزمات الطبية والأدوية كما يحدث في دول أخرى.

احتكار البيع: يُحظر بيع العديد من المستلزمات الطبية المكملة أو الفيتامينات خارج الصيدليات (حتى في المساحات الكبرى)، مما يبقي على الأسعار مرتفعة ومحددة من جهة واحدة دون خيارات بديلة أمام المواطن.

4. النتيجة: نهب التغطية الصحية وإنهاك ميزانية الأسرة

ارتفاع أسعار الأدوية بالمغرب يخلق نتائج كارثية على المجتمع:

العجز عن استكمال العلاج: الكثير من العائلات الفقيرة والطبقة الوسطى تضطر للتخلي عن شراء بعض الأدوية المزمنة (كالضغط والسكري والسرطان) بسبب عجزها عن تسديد ثمنها.

استنزاف صناديق التغطية الصحية (CNSS / CNOPS): أموال التغطية الصحية التي يساهم فيها العمال والموظفون تُستنزف في أداء أدوية بأسعار مضاعفة، مما يهدد ديمومة هذه الصناديق بدلاً من أن تُستغل أموالها في تحسين المستشفيات والخدمات الصحية العمومية.

> 💡 **خلاصة وتوصية المحور 13:**
> إن معالجة القضية المطروحة في هذا المحور تتطلب الالتزام التام بالشفافية وإلغاء المحاسيب والاعتماد على دفاتر التحملات الشفافة بدلاً من التراخيص الحصرية.

المحور الرابع عشر: البنوك والاتصالات.. غياب المنافسة الحقيقية وفرض الرسوم العالية على المواطن

1. المشهد من الحساب البنكي وفاتورة الهاتف

إذا فتحت حساباً بنكياً في المغرب، ستلاحظ أن اقتطاع الرسوم (Frais bancaires) يلاحقك في كل حركة:

رسوم ماسكة الحساب، رسوم البطاقة البنكية، رسوم السحب من شباك بنك آخر، ورسوم الرسائل النصية.

إذا قارنت هذه الخدمة بدول أخرى، ستجد أن البنوك الرقمية تقدم هذه الخدمات مجاناً أو بأسعار رمزية.

وفي قطاع الاتصالات، يتكرر المشهد:

تعبئة، اشتراكات إنترنت، وباقات هاتفية بأسعار متطابقة تقريباً بين الشركات، مع تدني الجودة وانقطاع الإنترنت في العديد من المناطق، دون أن يجد الزبون خياراً أفضَل للانتقال إليه.

ويردد المواطن البسيط:

"لماذا نتساوى في تدني الخدمة وارتفاع الأسعار بين جميع الشركات والأبناك؟ وأين هي المنافسة التي يتبجحون بها؟"

2. القطاع المصرفي: التكتل الثلاثي وتثبيت الفوائد

لكي يفهم القارئ البسيط أصل المشكلة في البنوك، يجب شرح مفهوم "تمركز السوق المصرفي":

السيادة الثلاثية: يسيطر على السوق البنكي المغربي 3 أبناك كبرى فقط ت استحوذ على أكثر من 70% من المعاملات والودائع والقروض.

اتفاق غير معلن على الرسوم والفوائد: بدلاً من أن يسعى بنك لخفض نسبة الفائدة على القروض أو إلغاء الرسوم البنكية لجلب الزبناء، تُبقي جميع البنوك على نفس السقف تقريباً.

عرقلة البنوك الرقمية والمستقلة: في العالم اليوم، توجد أبناك رقمية (Fintech) تتيح للمواطن فتح حساب مجاني وإجراء التحويلات مجاناً ودون تعقيدات. في المغرب، تعرقل المساطر التنظيمية والشروط التعجيزية ظهور مثل هذه الأبناك لحماية أرباح البنوك التقليدية النافذة.

3. قطاع الاتصالات: ثلاثية تقاسم الكعكة

في قطاع الاتصالات، ينطبق نفس المفهوم:

تقاسم السوق (Oligopole): يتوزع القطاع بين 3 شركات اتصالات كبرى فقط.

الأسعار والخدمات الموحدة: إذا طرحت شركة باقة إنترنت بسعر معين، تجد باقي الشركات تطرح باقات متطابقة في الثمن والخصائص بنفس اليوم تقريباً.

البنية التحتية المحتكرة: التحكم في كابلات الإنترنت والألياف البصرية (Fibre Optique) يظل بيد الفاعل التاريخي أو الشركات الكبرى، مما يمنع ظهور شركات صغيرة لتقديم إنترنت أرخص وأسرع في الأحياء والقرى.

4. النتيجة: اقتطاع هادئ وضخم من أجور المواطنين

هذا الاحتكار الخدماتي يخلق نتائج مباشرة على معيشة المواطن:

استنزاف الطبقة الوسطى والأجراء: الموظف المغربي يجد أن جزءاً مقتطعاً شهرياً من أجره يذهب لـ "رسوم بنكية غير مبررة" و"فواتير اتصالات مرتفعة"، وهي مبالغ لو جُمِعت لشكّلت ادخاراً مهماً للأسر.

إضعاف حركية المشاريع الصغرى: التجار الصغار والمقاولون الشباب يعانون من ارتفاع فوائد القروض البنكية وصعوبة الحصول على التمويل مقارنة بالشركات الكبرى المقربة، مما يعطل بروز جيل جديد من المستثمرين.

> 💡 **خلاصة وتوصية المحور 14:**
> إن معالجة القضية المطروحة في هذا المحور تتطلب الالتزام التام بالشفافية وإلغاء المحاسيب والاعتماد على دفاتر التحملات الشفافة بدلاً من التراخيص الحصرية.

المحور الخامس عشر: زواج المال والسلطة.. عندما يصبح صانع القرار السياسي هو نفسه المستثمر والمستفيد

1. المشهد من واقع السوق والسياسة

في الأنظمة الاقتصادية الشفافة، تُفصل السلطة السياسية عن ممارسة التجارة الخاصة تفادياً لاستغلال النفوذ. فالسياسي يتولى التشريع ورسم السياسات العامة لحماية المصلحة الوطنية وتوفير الفرص للجميع بنفس القدر، بينما يتنافس رجال الأعمال في سوق حر يخضع لقواعد منافسة شريفة ومكافأة للاستحقاق.

أما في واقع "اقتصاد الريع"، فتحدث الظاهرة المعروفة بـ "زواج المال والسلطة" (حين يتحد النفوذ السياسي مع التجميع المالي في شخص واحد أو تكتل واحد).

يجد المواطن البسيط نفسه أمام مفارقة عجيبة:

النائب البرلماني أو الوزير أو المسؤول الحكومي النافذ يملك في نفس الوقت شركات كبرى تستورد المحروقات، أو تحتكر العقار، أو تسيطر على الصفقات العمومية، أو تتمتع بالدعم الحكومي المباشر.

ويردد المواطن في حسرة:

"كيف ننتظر من صانع القرار أن يشرّع قوانين تحمي المنافسة أو تخفض الأسعار، إذا كان خفض الأسعار سيفقده ملايين الدراهم من أرباح شركاته الخاصة؟"

2. آليات التداخل: كيف يُوجّه القرار السياسي لخدمة الثروة الخاصة؟

يتجسد زواج المال والسلطة عبر ثلاث آليات رئيسية تُحدث خللاً عميقاً في السوق:

أولاً: صياغة القوانين ودفاتر التحملات التفصيلية (Tailor-made Legislation)

عندما يشارك رجال الأعمال النافذون في صياغة التشريعات أو التوجيهات الوزارية، تخرج القوانين ملغمة بشروط تعجيزية لا تنطبق إلا على الشركات الكبرى المقربة. تُفرض رسوم، أو متطلبات مساحة، أو شروط رؤوس أموال ضخمة تُبعد المنافسين الصغار وتحتفظ بالسوق للمحتكرين النافذين.

ثانياً: توجيه الدعم العمومي وميزانيات الدولة (Targeted Subsidies)

تُرصد ميزانيات ضخمة في إطار "دعم الاستثمار" أو "دعم الاستيراد" أو "برامج المخططات القطاعية". وبدلاً من أن تصل هذه الأموال للمقاولين الشباب أو الفلاحين الصغار، تتدفق النسبة الكبرى منها إلى كبار المستثمرين والمجموعات الاقتصادية التي يملكها أو يساهم فيها صناع القرار أنفسهم.

ثالثاً: الوصول الحصري للمعلومة والفرص العقارية (Insider Information)

يطلع المسؤول السياسي-المستثمر على المشاريع المستقبلية والدراسات الحكومية قبل غيره، فيشتري الأراضي بأسعار بخسة قبل إعادة تثمينها، أو يؤسس شركات للاستحواذ على الصفقات العمومية المُرتقبة قبل فتح طلبات العروض للعموم.

3. خطورة تضارب المصالح (Conflict of Interest)

تكمن الخطورة الكبرى لهذه الظاهرة في نسف مبدأ "الحياد الحكومي":

غياب المحاسبة والرقابة: المؤسسات التنفيذية أو الجهات الرقابية تتردد في فرض غرامات أو فتح التحقيقات ضد شركات يملكها كبار المسؤولين النافذين في الدولة.

تعطيل قانون المنافسة: تظل القرارات الصادرة عن مجالس المنافسة أو هيئات النزاهة مجرد توصيات غير مفعّلة، أو يتم خفض غرامات الاحتكار وتفريغ التقرير من فحواه لحماية الأرباح.

حرمان الدولة من الجباية العادلة: تُمنح الإعفاءات الضريبية أو التسهيلات الجمركية لقطاعات معينة يسيطر عليها النافذون تحت مسمى "إنعاش الاقتصاد"، بينما يُثقل كاهل المواطن الصغير والموظف بالضرائب المباشرة.

4. النتيجة المباشرة على جيب المواطن والشباب

تأثير هذا الزواج غير الشرعي ينعكس كارثياً على المجتمع:

استمرار غلاء المعيشة: تظل أسعار السلع الأساسية (المحروقات، الأغذية، الأدوية، مواد البناء) مرتفعة ومثبتة بفعل تواطؤ التكتلات، دون أن تتدخل الحكومة لردع كبار الموردين.

انسداد آفاق الشباب والمقاولين: ينتاب الشباب المقاولين شعور بالاحباط؛ لأنهم يدركون أن النجاح في السوق لا يتطلب الابتكار والجودة، بل يتطلب "القرب من السلطة والدائرة النافذة".

هروب الاستثمار الأجنبي المباشر: المستثمرون الدوليون الجادون يهربون من البيئات الاقتصادية التي يسيطر عليها أصحاب النفوذ السياسي، حيث تنعدم تكافؤ الفرص وتغيب الحماية القانونية للمستثمر المستقل.

💡 خلاصة وتوصية المحور 15:

إن معالجة القضية المطروحة في هذا المحور تتطلب الالتزام التام بالشفافية وإلغاء المحاسيب والاعتماد على دفاتر التحملات الشفافة بدلاً من التراخيص الحصرية.

المحور السادس عشر: الجمارك ودفاتر التحملات التعجيزية.. كيف تُكتب القوانين على مقاس فئة محددة لإبعاد المنافسين؟

1. المشهد من إدارة الجمارك والمكاتب الإدارية

عندما يقرر شاب أو مقاول صغير تأسيس شركة لاستيراد منتج معين، أو إنشاء مصنع صغير، أو تقديم خدمة للمواطنين، يظن أن القوانين كُتبت لحمايته وتنظيم عمله.

لكن عند أول خطوة إدارية، يصطدم بما يُسمى "دفتر التحملات" (Cahier des charges) والمساطر الجمركية. تجده يُفاجأ بشروط وإجراءات غير منطقية:

المطالبة برأس مال أصلي خيالي يتجاوز ملايين الدراهم لمهنة بسيطة.

إشتراط امتلاك عقارات ومخازن بمساحات هائلة قبل حتى البدء في العمل.

فرض شهادات وتراخيص معقدة تستغرق سنوات لاستخراجها من لجان متعددة.

يردد المقاول الشاب بحسرة:

"لماذا تصنع الإدارة كل هذه العراقيل والمعجزات؟ أليست الدولة تدعي أنها تشجع المقاولة والشباب؟ أم أن هذه الشروط كُتبت عمداً حتى لا يستوفيها إلا شخص واحد نـافذ؟"

2. كيف تُكتب القوانين على مقاس المحتكرين؟ (صناعة "الأسوار الإدارية")

في العلم الاقتصادي، يُسمى هذا الأسلوب بـ "حواجز الدخول" (Barriers to Entry). في الدول التي تحترم التنافس الشريف، تُكتب دفاتر التحملات لتضمن شرطين فقط: سلامة المواطن وجودة المنتوج.

أما في "اقتصاد الريع"، فتُصاغ هذه الدفاتر والمذكرات الجمركية بذكاء خبيث عبر ثلاث حيل أساسية:

الشرط التفصيلي الموجه (Tailor-made Conditions): يتم وضع شرط تقني أو لوجستي لا يتوفر في السوق كله إلا لدى شركة واحدة أو رجل أعمال نافذ معين (مثلاً: إشتراط أجهزة أو محاجر صحية أو باخرات بمواصفات مطابقة تماماً لما يملكه النافذ).

التعقيد الجمركي والتعريفات المتغيرة: يُترك نص القانون الجمركي فضفاضاً وغامضاً، بحيث يتوقف تسريح السلعة في الميناء على "تفسير الموظف أو الجمركي". السلعة التي تستوردها أنت كشاب تُحجز بتهمة "عدم مطابقة المعايير البيئية أو التقنية"، بينما نفس السلعة التي يستوردها النافذ تُفرج عنها في نفس الميناء بـ "تسهيلات استثنائية"!

تعدد اللجان والموافقات المسبقة: تجبر الإدارة المقاول الصغير على التنقل بين 10 وزارات وهيئات للحصول على موافقات متتالية، وفي كل مكتب يواجه البيروقراطية وتأخير الملفات، بينما يحصل النافذ على جميع التراخيص في أسبوع واحد عبر "الهاتف والعلاقات".

3. الوهم الكبير: "حماية المنتج الوطني" كغطاء لاحتكار الأسواق

كثيراً ما تُبرر الجمارك والإدارات هذه الشروط القاسية بشعار براق: "نحن نضع هذه العراقيل والرسوم الجمركية لحماية المنتج الوطني والتجارة المحلية!"

لكن عندما تفحص الواقع تجد العكس:

المنتج المحلي المفروض حمايته لا وجود له أصلاً بالمغرب في بعض القطاعات، أو أنه يُنتج بكميات ضعيفة وجودة رديئة لا تغطي حاجة السوق.

المستفيد الحقيقي من هذا الحظر الجمركي ليس الاقتصاد الوطني، بل شخص أو شركتان نافذتان تملكان حصرياً استثناء الاستيراد، فيقومان باستيراد نفس السلعة من الخارج وبيعها للمواطنين بأسعار مضاعفة تحت مظلة "غياب المنافسين".

4. النتيجة: تهريب الأدمغة ودفن الروح المقاولاتية

هذه القوانين والتعقيدات التعجيزية تخلق آثاراً مدمرة على الاقتصاد والمجتمع:

تدمير طاقات الشباب: المقاول الصغير الذي كان يملك فكرة مبتكرة وتألقاً تجارياً يجد نفسه مفلساً قبل أن يبدأ، فيتخلى عن فكرته ويتحول للبحث عن وظيفة أو التفكير في الهجرة.

تكريس الاقتصاد غير الهيكلي (النووار): عندما يُغلق الباب القانوني أمام المواطنين بسبب الشروط التعجيزية، يضطر الكثيرون للجوء إلى التهريب أو العمل خارج القانون للعيش، مما يحرم الدولة نفسها من الضرائب العادلة.

💡 خلاصة وتوصية المحور 16:

إن معالجة القضية المطروحة في هذا المحور تتطلب الالتزام التام بالشفافية وإلغاء المحاسيب والاعتماد على دفاتر التحملات الشفافة بدلاً من التراخيص الحصرية.

المحور السابع عشر: ضعف مؤسسات الرقابة.. لماذا تقف تقارير مجلس المنافسة والمجلس الأعلى للحسابات عند حدود التوصيات؟

1. المشهد من وسائل الإعلام والتقارير الرسمية

بين الفينة والأخرى، تخرج إلى العلن تقارير رسمية صادرة عن مؤسسات دستورية كبرى في المغرب، مثل مجلس المنافسة، المجلس الأعلى للحسابات، أو الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الفساد.

تفشف هذه التقارير بالأرقام والحقائق عن اختلالات خطيرة:

تفاهمات وتواطؤات في أسعار المحروقات والأدوية.

خروقات في تفويت الصفقات العمومية ومقالع الرمال.

هدر للمال العام في مشاريع تنموية لم ترَ النور.

يفرح المواطن البسيط للوهلة الأولى ويقول:

"الحمد لله، الدولة اعترفت بالخلل وعرفت مكامن الفساد والتواطؤ!"

لكن تمر الأيام والأشهر، فلا يرى المواطن أي انخفاض في الأسعار، ولا يرى المحتكرين يُحاسَبون، وتستمر نفس الشركات في جني أرباحها دون تغيير!

فيردد الشارع بحسرة:

"ما الفائدة من كتابة تقارير سوداء وتأكيد وجود الفساد والاحتكار إذا كانت هذه المؤسسات لا تملك السلطة لتغيير الواقع أو معاقبة المحتكرين؟"

2. كيف يُصنع "الحد" لمؤسسات الرقابة؟

في الدول الديمقراطية ذات الاقتصادات التنافسية، مؤسسات مثل "مجلس المنافسة" تُعتبر "بوليس السوق"؛ تملك سلطات زجرية تنفيذية صارمة، وتستطيع فرض غرامات تصل إلى 10% من رقم معاملات الشركات المحتكرة، وتملك الحق في تفكيك الشركات الكبرى وإلغاء الرخص الاستثنائية فوراً.

أما في الواقع المعاش، فإن منظومة الرقابة تُجرد من أنيابها عبر ثلاث آليات:

التعطيل والجمود الزمني: يتم تجميد عمل هذه المجالس أحياناً لسنوات طويلة دون تعيين رؤسائها أو أعضائها، ليتم غض الطرف عن الفاعلين النافذين ليجمعوا مليارات الأرباح قبل إخراج أي تقرير.

سقف العقوبات الهزيل: عندما يُصدر مجلس المنافسة عقوبات أو غرامات مالية على التواطؤات (كما حدث في ملف المحروقات عبر مصالحات وتغريم مالي)، تكون قيمة الغرامة رمزية جداً مقارنة بحجم الأرباح الخيالية التي جناها المحتكرون طيلة سنوات؛ فيصبح دفع الغرامة مجرد "ضريبة بسيطة" يُؤديها المحتكر ويستمر في عمله بنفس الطريقة!

التحويل إلى "مجرد توصيات": تقارير المجلس الأعلى للحسابات تتضمن اختلالات واضحة وتحديداً للمسؤوليات، لكنها في كثير من الأحيان تُحال على رفوف الأرشيف أو تُكتفى بتوصيات إدارية دون أن تترجم إلى متابعات قضائية واسترجاع للأموال المنهوبة.

3. وظيفة التقارير: "امتصاص الغضب" بدل "إصلاح الخلل"

هذا الخلل الهيكلي يجعل المؤسسات الرقابية تلعب في الأذهان دوراً عكسياً:

امتصاص الاحتقان الاجتماعي: عندما يشتد غضب المواطنين من ارتفاع الأسعار، يُكتفى بإخراج تقرير رسمي يؤكد أن هناك احتكاراً بالفعل؛ مما يعطي المواطن شعوراً بأن الدولة "عالمة بالمشكلة"، لكن دون اتخاذ أي قرار سياسي جريء لتفكيك ذلك الاحتكار.

حماية النفوذ المالي: عدم منح مؤسسات الحكامة صلاحية إلغاء التراخيص الريعية أو منع الجمع بين المنصب السياسي والعمل التجاري يجعل هذه التقارير تقف عند حد "الوصف والتشخيص" دون أن تملك القدرة على "العلاج والقطع".

4. النتيجة: ترسيخ القناعة بعدم جدوى القانون

عندما يرى المواطن والمقاول الصغير أن تقارير المؤسسات الرسمية للدولة تُؤكد وجود الاحتكار والغلاء والفساد، ومع ذلك لا يتغير شيء على الأرض:

يفقد المواطن الثقة في القوانين والمؤسسات وفي جدوى دولة المؤسسات.

يزداد شعور الانسداد الاجتماعي، ويصبح الإيمان بتكافؤ الفرص منعدماً، مما يغذي الرغبة الجماعية في الهجرة والبحث عن مناخ اقتصادي تُحترم فيه التقارير والمحاسبة.

💡 خلاصة وتوصية المحور 17:

إن معالجة القضية المطروحة في هذا المحور تتطلب الالتزام التام بالشفافية وإلغاء المحاسيب والاعتماد على دفاتر التحملات الشفافة بدلاً من التراخيص الحصرية.

المحور الثامن عشر: الهجرة ونزيف الطاقات.. عندما يصبح الخروج من الوطن هو الخيار الوحيد بسبب انسداد الفرص (خاصة في الجهة الشرقية والهامش)

1. المشهد من المقاهي والشواطئ: حلم واحد يجمع الجميع

إذا جلست في إحدى مقاهي مدن الشرق (وجدة، الناظور، بركان...) أو المدن الهامشية في المغرب، وسمعت أحاديث الشباب وعائلاتهم، ستلاحظ أن الموضوع الأبرز الذي يسيطر على كل النقاشات ليس هو كيف تدرس لتتوظف أو كيف تفتح مشروعاً صغيراً، بل:

"كيف نغادر هذا البلد؟ بأي طريقة، وفي أقرب وقت!"

السؤال المكسور الذي يتردد على لسان كل شاب:

"هل يحب الإنسان أن يبتعد عن أرضه وعائلته وأصدقائه بحثاً عن مجهول؟ أم أن حائط الامتيازات والتراخيص والاحتكار هو من طرده وكسر أحلامه داخل وطنه؟"

2. قصة الشرق المغربي والهامش: من التهميش إلى انسداد الأفق

ليست الرغبة المحمومة في الهجرة وليدة الصدفة، بل هي نتيجة تراكمات واستراتيجيات اقتصادية غاب عنها التوازن:

إغلاق المنافذ دون بدائل صناعية: اعتمدت مناطق الشرق لعقود طويلة على التجارة الحدودية والأنشطة الصغيرة. وعندما أُغلقت الحدود ومنافذ التهريب غير المنظم، لم تُبنَ مصانع أو استثمارات مستدامة تستوعب مئات الآلاف من الشباب واليد العاملة المحلية.

غياب العدالة المجالية: ظلت المشاريع الكبرى والاستثمارات الصناعية مركزة في الشريط الساحلي الغربي (محور طنجة - الدار البيضاء)، بينما تُرِكَت مناطق الشرق والجنوب والمناطق الجبلية في الهامش تنفق على الخدمات الأساسية دون توفير فرص شغل حقيقية.

الصدمة مع الجمارك والتراخيص: الشاب ابن الشرق الذي يحاول الاستثمار في التجارة أو الاستيراد يصطدم بنفس المنظومة التي شرحناها في الكتاب؛ سلع ممنوعة عليه ومحتكرة لغيره، ورخص محجوزة للنافذين، مما يجعله يشعر بأنه

"مواطن من الدرجة الثانية" في مجاله الاقتصادي.

3. نزيف الطاقات: هجرة العقول والمقاولين والشباب

الهجرة الناتجة عن اقتصاد الريع تختلف عن الهجرة التقليدية القديمة:

هجرة الكفاءات والعقول (Brain Drain): المهندسون، الأطباء، والتقنيون الذين صرفت الدولة على تعليمهم الملايين، يغادرون البلاد لأنهم يعلمون أن الترقية والمكانة المستحقة تذهب للوساطات، وأن القطاع الصحي والتعليمي غير مستثمر فيه بكرامة.

هجرة المقاولين الصغار (Brain & Capital Drain): الشباب الذين يمتلكون أفكاراً تجارية وحرفية ويرغبون في التأسيس، ينقلون تجاربهم ورؤوس أموالهم الصغيرة إلى دول أخرى (أوروبا، الخليج، وحتى دول إفريقية) لأنهم يجدون هناك مناخاً احترامياً وتكافؤاً للفرص بعيداً عن "الكريصات" والشروط التعجيزية.

هجرة الشباب غير المؤهل (ركوب البحر): غياب الأمل في الحصول على فرصة عيش كريم يدفع آلاف الشباب للمخاطرة بأرواحهم في قوارب الموت أو عبر حدود الدول، محفضين شعار: "الموت في البحر ولا الموت البطيء في انسداد الآفاق".

4. النتيجة على مستقبل الوطن

إن استمرار هذا المنظومة التي تطرد أبناءها وتخنق مبادراتهم يترتب عنه أثر مدمر على الدولة نفسها:

شيخوخة المجتمع وفقدان الطاقة الإنتاجية: الدولة تفقد أغلى ما تملك، وهو "العنصر البشري والشاب"، بينما تحتفظ بمؤسسات وتكتلات محتكرة تزداد ثراءً دون أن تستطيع خلق مناصب شغل كافية.

تفكك الأسر والعلاقات الاجتماعية: الهجرة تترك خلفها عائلات ممتدة في انتظر ورسائل ومخاوف دائمة.

إضعاف الانتماء الوطني: عندما يقتنع المواطن بأن وطنه لا يضمن له تكافؤ الفرص بل يفضل النافذين عليه، يتآكل مفهوم المواطنة ليصبح مجرد "عقد إداري" ينتهي فور الحصول على تأشيرة خروج.

💡 خلاصة وتوصية المحور 18:

إن معالجة القضية المطروحة في هذا المحور تتطلب الالتزام التام بالشفافية وإلغاء المحاسيب والاعتماد على دفاتر التحملات الشفافة بدلاً من التراخيص الحصرية.

المحور التاسع عشر: تآكل الطبقة الوسطى وتعميق الفوارق الطبقية.. كيف يحول الريع المجتمع إلى فاحشي الثراء وأغلبية تصارع للعيش؟

1. المشهد من واقع الأسر المغربية

في كل مجتمع متوازن، تُعتبر الطبقة الوسطى (الموظفون، المعلمون، الممرضون، التجار الصغار، والحرفيون) هي العمود الفقري لربط الاستقرار الاجتماعي؛ فهي التي تشتري المنتجات، وتنعش الأسواق، وتحافظ على التوازن بين الغنى الفاحش والفقر المدقع.

لكن في المغرب اليوم، يصطدم المواطن البسيط بواقع مرير:

"الأجرة لم تعد تكفي لتغطية الشهر، والمعلم والموظف والتاجر الصغير الذين كانوا قبل سنوات يعيشون بكرامة، أصبحوا اليوم يصارعون يومياً فقط لتسديد فواتير الكراء، الأدوية، والمدرسة، ومواجهة غلاء القفة!"

ويردد الشارع السؤال الحائر:

"أين ذهبت الطبقة الوسطى؟ ولماذا أصبح المجتمع ينقسم بسرعة إلى فئة قليلة تزداد غنىً وفاحشة الثراء، وأغلبية ساحقة تنزلق نحو الفقر والحاجة؟"

2. كيف يُدمر "اقتصاد الريع" الطبقة الوسطى؟

في الاقتصادات التنافسية الحرة، الطبقة الوسطى تنمو وتتسع لأن القوانين تتيح لكل شخص يجتهد ويتعلم أن يرتقي اجتماعياً (Meritocracy). أما في نموذج الريع والامتيازات، فيحدث العكس تماماً عبر ثلاث ضربات متتالية:

امتصاص الأجور عبر غلاء المعيشة: عندما تُحتكر قطاعات حيوية كـ المحروقات، الأدوية، واللحوم في يد شركات معدودة ترفع الأسعار، فإن هذه الشركات تقوم بعملية "شفط هادئ ومستمر" للزيادات البسيطة في أجور الموظفين والعمال لتتحول المبالغ إلى حسابات المحتكرين.

خصخصة الخدمات الأساسية (التعليم والصحة): بسبب تراجع جودة المرفق العمومي نتيجة ضعف التمويل وسوء التدبير، تُجبر الأسر الوسطى على إنفاق أكثر من نصف أجورها في مصاريف المدارس الخاصة للمصحات لضمان تعليم وعلاج أبنائها، وهو ما يلتهم قدرتها على الادخار والاستثمار.

سحق المقاولة الصغرى: التجار الصغار والحرفيون الذين يشكلون جزءاً أساسياً من الطبقة الوسطى يجدون أنفسهم غير قادرين على منافسة التكتلات المساحية الكبرى والشركات النافذة التي تحظى بالتسهيلات والقروض والتراخيص، فيفلسون ويتحولون إلى عاطلين أو أجراء بأجور ضئيلة.

3. اتساع الفجوة الطبقية: "الأغلبية في القاع والقلة في القمة"

هذا المنظومة تخلق تشوهاً هيكلياً في هرم المجتمع:

فئة فاحشة الثراء (القلة النافذة): تستفيد من التراخيص الحصرية، الامتيازات الضريبية، ودعم الدولة، وتتراكم ثرواتها بمتوالية هندسية دون أن تخضع لمنافسة تفرض عليها إعادة توزيع الثروة.

فئة الأغلبية الصارعة (العمال والفقراء والطبقة الوسطى المنهكة): تتحمل كل العبء الضريبي (كالضريبة على الدخل المقتطعة من المنبع وضريبة القيمة المضافة على المشتريات)، وتدفع الأسعار المرتفعة للمواد الأساسية دون أن تنال التغطية الاجتماعية الشاملة أو الخدمات اللائقة.

4. الخطر على الاستقرار الاجتماعي

عندما تذوب الطبقة الوسطى وتتوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، يُصبح المجتمع في حالة احتقان دائم وغياب للثقة:

غياب الأمل في الترقي الاجتماعي: يوقن المواطن أن الدراسة والعمل الجاد وحدهما لم يعودا كافيين لتحسين وضعه المالي، بل يصبح "القرب من السلطة أو الامتيازات" هو الوسيلة الوحيدة للثراء.

تهديد الاستقرار والسلم الاجتماعي: اتساع الشعور بـ "الظلم الاقتصادي" يولد حالة من الغضب المكتوم تظهر في الاحتجاجات، أو مقاطعة المنتجات، أو الصدمة الشديدة التي تدفع الشباب نحو الهجرة والتخلي عن المشاركة في الحياة الوطنية.

> **💡 خلاصة وتوصية المحور 19:**
>
> إن معالجة القضية المطروحة في هذا المحور تتطلب الالتزام التام بالشفافية وإلغاء المحاسيب والاعتماد على دفاتر التحملات الشفافة بدلاً من التراخيص الحصرية.

المحور العشرون: طريق الخلاص.. كيف ننتقل من "اقتصاد التراخيص والوسطاء" إلى "دولة تكافؤ الفرص والاستحقاق"؟

1. السؤال الأخير: هل التغيير ممكن؟

بعد أن طوّف بنا هذا الكتاب في أروقة الجمارك، ورخص الصيد، واللحوم المدعومة، والمحروقات، ومقالع الرمال، والشركات المحتكرة، قد يتسلل إلى نفس القارئ المغربي البسيط شعور باليأس ويقول:

"هل هذا الواقع قَدَرٌ محتوم علينا؟ أم أن هنالك حلاً حقيقياً وملموساً يمكنه تفكيك اقتصاد الريع وتوفير الفرص لكل أبناء الوطن؟"

الجواب المباشر والواضح هو: نعم، التغيير ممكن جداً ومستحق. معظم الدول التي تتربع اليوم على عرش الاقتصادات التنافسية (مثل بعض دول شرق آسيا أو أوروبا) مرت بنفس هذه المحطة من "رأسمالية المحاسيب والاحتكار"، واستطاعت تجاوزها بفضل إرادة سياسية جادة وقوانين شفافة يطبقها الجميع.

2. الركائز الأربع لتفكيك اقتصاد الريع في المغرب

لكي ننتقل من هذا الانسداد إلى بيئة اقتصادية نزهة تتسع للجميع، يجب تفعيل أربعة إصلاحات جوهرية ومباشرة:

الركيزة الأولى: إغلاق "دكان التراخيص" والانتقال إلى "دفاتر التحملات والرقابة البعدية"

الإجراء: إلغاء جميع أنظمة "المأذونيات والترخيص المسبق" في استيراد السلع، والنقل، والصيد البحري، والمقالع.

البديل: التوكل على "دفاتر تحملات واضحة ومعيارية". من يستوفي المعايير التقنية والبيئية والصحية ويدفع ضرائبه، يحق له ممارسة التجارة فوراً دون الحاجة لـ "ورقة سحرية" من أي مسؤول أو لجنة. والتأكد من التزامه يكون عبر الرقابة البعدية (بعد بدء العمل) وليس بالمنع القبلي.

الركيزة الثانية: الفصل التام والمحسوم بين المال والسلطة

الإجراء: تفعيل قوانين صارمة تُجبر أي شخص يتولى مسؤولية حكومية، أو برلمانية، أو إدارية كبرى على تجميد وإبعاد أنشطته التجارية الخاصة عن قطاع مسؤوليته طيلة فترة انتدابه.

البديل: منع تضارب المصالح كلياً، وجعل وظيفة المسؤول السياسي "خدمة عامة لحماية المواطن والمنافسة"، وليست "منصة لحماية الشركات الخاصة وتوجيه الدعم للنفوذ".

الركيزة الثالثة: إعطاء مؤسسات الحكامة "أنياباً وقوة زجرية"

الإجراء: تحويل مؤسسات مثل مجلس المنافسة والهيئة الوطنية للنزاهة إلى سلطات تنفيذية مستقلة تماماً تمتك صلاحيات القضاء المالي.

البديل: إعطاؤها الحق في فرض غرامات رادعة (تصل إلى نسبة مئوية ضخمة من أرباح الشركات المحتكرة)، وسحب رخص التشغيل من أي تكتل يثبت تواطؤه لتثبيت الأسعار، وإلزام المؤسسات بتنفيذ تقارير المجلس الأعلى للحسابات عبر متابعات قضائية واسترجاع للأموال.

الركيزة الرابعة: تحقيق العدالة المجالية والرقمنة الشاملة

الإجراء: القضاء على الوساطات والإتاوات البشرية عبر رقمنة المساطر الإدارية والجمركية بنسبة 100%، لإلغاء "العنصر البشري والشطط الإداري".

البديل: إعطاء أولوية التنمية والاستثمار المباشر للجهات المتضررة والهامشية (مثل الشريط الشرقي والمناطق المنجمية والجبلية)، من خلال تخفيض الضريبة على الشركات التي تُنشئ مصانع وفرص شغل مستدامة في تلك المناطق لتثبيت الشباب في مدنهم كبديل للهجرة.

3. رسالة الكتاب الختامية إلى كل مواطن ومقاول وشاب

إن هذا الكتاب لم يُكتب لجلد الذات أو إشاعة الإحباط، بل كُتب لتمليك المعرفة والوعي لكل مواطن بسيط.

عندما تدرك أن مشكلتك ليست في "شح موارد وطنك"، بل في "طريقة إدارة وتوزيع هذه الموارد"، فإنك تتحول من مجرد "ضحية يائسة" إلى "مواطن واعي يدرك حقوقه وطرق الإصلاح".

المغرب يملك ساحلين، وشعباً شاباً مكافحاً، وموقعاً استراتيجياً، وثروات هائلة كفيلة بجلعه في مراتب الدول المتقدمة. وإلغاء اقتصاد الامتيازات والتأسيس لـ "دولة تكافؤ الفرص والاستحقاق" هو الممر الوحيد لإعادة الثقة لأبناء هذا الوطن، وبناء اقتصاد عادل يستفيد من خيراته الجميع دون استثناء.

💡 خلاصة وتوصية المحور 20:

إن معالجة القضية المطروحة في هذا المحور تتطلب الالتزام التام بالشفافية وإلغاء المحاسيب والاعتماد على دفاتر التحملات الشفافة بدلاً من التراخيص الحصرية.